

الوقاف / خاص

محمد أبو الجليل

كشفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن موقفها بشأن تقرير المدير العام للوكالة الدولية المُقدّم إلى مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقيام مجلس محافظي الوكالة الخاضع دون أدنى شكّ بغالبيتها لسلطة "اللوبي الصهيوني-أمريكي"، بالتصويت على مزاعم الترتيبات الأوروبية "المُستمدّة من فحوى تقارير صادرة عن الكيان الصهيوني" في المجلس أمس الأربعاء ٥ يونيو (حزيران) ضد إيران، مؤكّدة أن أي إجراء ضد البلاد سيُقابل بردّ صارم من قبل إيران.

فيما "إنجرت" أمريكا أيضاً في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية يوم أمس، وراء المزاعم الأوروبية القائمة على المُخاتلات الصهيونية، مؤكّدة تأييدها لـ "قراءات الدول الأوروبية". في ضوء هذه "الهجمة الغربية الشعواء" ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي تأتي على وقع الجرائم الصهيونية ومجازر الإبادة الجماعية التي يرتكبها الكيان ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وفي ظلّ محاولة غربية لـ "حرف الأنظار" عن جرائم العدو الصهيوني بحق أهالي قطاع غزة عبر مزاعم لا صحة لها بشأن مخاطر وشبهات تحوم حول البرنامج النووي الإيراني، نُشر الممثل الدائم للجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا تعليقاته وملاحظاته على النحو التالي فيما يتعلق بالتقريرين الأخيرين للمدير العام "رافائيل غروسي" إلى مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رد إيراني قانوني

وتبلور رد ممثل البلاد لدى المنظمات الدولي في عنوان حمل اسم "تعليقات عامة"، جاء فيه: لطالما أوفت إيران بالكامل بالتزاماتها، بما في ذلك اتفاق الضمانات الشاملة، وبذلت كل جهد ممكن حتى تتمكن الوكالة من تنفيذ أنشطة التحقق الخاصة بها في إيران بشكل فعال، بما في ذلك تدابير الرصد والمراقبة (C I / SI) بشأن المواد والأنشطة النووية في إيران، وهو أمر فريد من نوعه في نظام التحقق التابع للوكالة. وأكد البيان أنه لم يتم ملاحظة الفصل بين المواضيع في تقارير "غروسي" المُستبسة بالعناوين المذكورة أعلاه بشكل صحيح. حيث أن بعض البنود المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة تتكرر بالضبط في تقرير ضمانات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى العكس من ذلك، تكشف بعض البنود المتعلقة بضمانات معاهدة عدم الانتشار في تقرير الاتفاق النووي. على سبيل المثال، يجب تحديد أنشطة التحقق والمراقبة المتعلقة بورش تصنيع معدات أجهزة الطرد المركزي فقط ضمن نطاق تقرير الاتفاق.

تبرير منطقي مُحكم

وتابع البيان مُستعرضاً المسوّغات المنطقية لموقف البلاد إزاء الاتفاق النووي: بعد الانسحاب غير القانوني لأمريكا من الاتفاق النووي في مايو



فيما تحاول الوكالة الدولية تحت ضغوط غربية إصدار قرار ضد البلاد..

«شماعة النووي الإيراني».. محاولة لحرف الأنظار عن جرائم الصهاينة

٢٠١٨ وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي/

الدول الثلاث ألمانيا وبريطانيا وفرنسا على تنفيذ التزاماتها، إتجهت إيران نحو ممارسة حقوقها بموجب البندين ٢٦ و٣٦ من الاتفاق، حيث تم إثراء ذلك تعليق جميع التدابير التوضيحية الطوعية خارج اتفاقية الضمانات الشاملة عام ٢٠٢١ بما في ذلك تنفيذ القانون المعدل ٣٨/١، على النحو المحدد في الفقرة ١٣ من مقدمة الاتفاق وكذلك في الفقرة ٦٥ من الملحق الأول. مُشيراً إلى إن قرار إيران بوقف تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاق يتماشى تماماً مع الحقوق الشرعية للبلاد وفقاً للمادتين ٢٦ و٣٦ من خطة العمل الشاملة المشتركة مُحقلاً الأطراف الغربية مسؤولية عدم تنفيذ الاتفاق في حالة "الموت السريري".

كما اعتبر البيان إن قرار الدول الأوروبية الثلاث بالامتناع عن تنفيذ التزاماتها بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة ٢٠ من الملحق الخامس من الاتفاق هو عمل غير قانوني ومثال واضح آخر على افتقارها التام إلى امتثالها للالتزاماتها.

طرف ثالث خبيث

وفيما يتعلق بمسألة ما يسمى "المكانين"، فلا بد من التأكيد على أن أصل الموضوع يعود إلى الاتهامات التي جاءت بالدرجة الأولى من طرف ثالث خبيث، وهو الكيان الصهيوني، فيما ينتهك الأخير وما زال كافة الأعراف والقوانين الدولية التي تخص مجال منع الانتشار النووي. وأشار البيان إلى أنه من الناحية القانونية، فإن تقييمات الوكالة الواردة في تقريرها تستند إلى معلومات ووثائق غير موثوقة قدمها كيان لا يتأمر باستمراره ضد علاقات إيران مع الوكالة فحسب، بل يرتكب أيضاً أعمال تخريب وهجمات وتهديدات بمهاجمة إيران إلى جانب سياسات وحشية وإبادة جماعية.

وأعاد البيان للأذهان أنه وبسبب

التعاون الواسع مع الوكالة في السنوات الأخيرة، نفّذت إيران إجراءات طوعية في إطار عدّة بيانات مشتركة، بما في ذلك البيان المشترك الصادر في (٤ مارس ٢٠٢٣).

وأكدت ممثلة البلاد لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الموجودة في فيينا أن الضغوط السياسية أدت إلى تغيير تقرير الوكالة. وقالت: لقد وصل الضغط السياسي المستمر الذي تمارسه بعض الدول إلى مرحلة يتم فيها تغيير القضايا التي تمت تسويتها تقنياً وتباعاً في تقارير الوكالة على عكس ما تم الاتفاق عليه.

غروسي يلعب في الأوراق المحروقة

ما يدور في فلك الوكالة لا يمكن إبعاده عمّا رجّح له "رافائيل غروسي" مدير عامها، خصوصاً بعد أن كثر ادعاءاته السياسية بشأن البرنامج النووي الإيراني السلمي في اليوم الأول من اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي إنطلق أمس الأول الثلاثاء ويستمر حتى يوم غد الجمعة.

وزعم غروسي "إن احتياطات اليورانيوم المخصب تتزايد بنسبة ٦٠٪. وفقدت الوكالة استمرارية المعرفة فيما يتعلق بإنتاج وجرّد أجهزة الطرد المركزي والماء الثقيل ومركز خام اليورانيوم. كما كثر ادعاءه السابق وقال زاعماً: "لم يتم إحراز أي تقدم في حل القضايا الوقائية المتبقية. مُدّعياً رغم التعاون الإيراني البناء مع الوكالة ووجود أكبر عمليات تفتيش من قبل الوكالة في مواقع إيران النووية السلمية، أنه "لم تقدم إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية تفسيراً فنياً موثقاً لوجود جزيئات اليورانيوم في ورامين وتورفورز آباد، ولم تبلغ الوكالة بالموقع الحالي للمواد النووية أو المعدات الملوثة".

بيان ٤ آذار.. وسياسة الأبواب المفتوحة

وأثيرت ادعاءات غروسي السياسية

فيما تواصل طهران "سياسة الأبواب المفتوحة" فيما يخصّ الاتفاق النووي وعمليات تفتيش الوكالة الدولية، وفي موقف توصلت فيه إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى اتفاق في مارس ٢٠٢١ بهدف حل جميع القضايا المتبقية بين الجانبين. الاتفاق الذي بات يُعرف فيما بعد باسم بيان ٤ آذار/مارس المشترك، والذي وافقت بموجبه إيران طوعاً على مواصلة أنشطة التحقق والرصد التي يقوم بها مفتشو الوكالة، في إطار قانون العمل الاستراتيجي لرفع العقوبات وحماية مصالح الشعب الإيراني. وبعد ذلك، عُقدت عدة اجتماعات على مستوى الخبراء وتم حلّ العديد من المسائل الفنية بين إيران والوكالة. وفي الواقع، وبالتعاون وحسن النية من جانب الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تم حل الخلافات حول أحد الأماكن الثلاثة التي تدعي الوكالة أنه تم العثور على آثار لليورانيوم فيها، كما تم تقديم الإجابات المنطقية والوثائق ذات الصلة حول الأماكن الأخرى إلى وكالة. وقد أكدت إيران دائماً على أنها واصلت تعاونها مع الوكالة في إطار اتفاق الضمانات الشاملة وأن مسائل الضمانات المتبقية يمكن حلها بالتابع نهج مهني ودون تحيّز للوكالة.

النهج غير البناء لبعض أعضاء الوكالة

في هذا الإطار، اعتبر وزير الخارجية بالوكالة علي باقري كني، أن النهج غير البناء الذي تتبّعه بعض الدول الأعضاء في مجال استخدام قدرة الوكالة الدولية في اتجاه الأهداف السياسية سيضر بالتأكيد بهوية الوكالة ودورها التخصصي.

وعلى هامش اجتماع الحكومة يوم أمس، أكد علي باقري كني، أن إيران لطالما كانت ومازالت حاضرة في التطورات الإقليمية كدولة فعالة، وتمتسك بدورها في تحقيق الاستقرار كمسؤولية إقليمية لها.

وحول القضايا المتعلقة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، أوضح باقري كني بأن هذه الوكالة عبارة عن هيئة فنية ومن المتوقع أن تتصرف جميع البلدان، بما في ذلك الدول الأعضاء في مجلس الإدارة، وفقاً للنهج الفني للوكالة الدولية للطاقة الذرية معتبراً النهج غير البناء الذي تتبّعه بعض الدول الأعضاء في مجال استخدام قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في اتجاه الأهداف السياسية سيضرّ بالتأكيد بهوية الوكالة ودورها التخصصي. وتابع بأن إيران بحكوماتها المختلفة قامت دائماً بالسماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمواصلة دورها الفني والتخصصي، مضيفاً: لا ينبغي تحويل الأمور التي فشلت في ميادين خارج الوكالة إلى تسوية سياسية. وعلاوة على ذلك أكد باقري كني أنه لطالما ومازالت لدى إيران قدرات كثيرة في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات، ومضى تم تحديد ذلك وفق مصالح الوطن وأولويات منظمة الطاقة الذرية، فسيتم تفعيل القرارات المطلوبة.

التعامل مع المتنمرين وغير العقلانيين

وذلك على الرغم من أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالإضافة إلى جهودها المتواصلة للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الضمانات الشاملة، استفادت دائماً من مجموعة الحقوق والأدوات القانونية المتاحة لها للتعامل مع المتنمرين وغير العقلانيين.

إذ ذلك، أصدرت "مجموعة الدول الاربعة"، التفكير المماثل "، الاربعة، بياناً حول مشروع قرار الترتيبات الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) ضد البرنامج النووي الإيراني السلمي؛ مؤكدة فيه بان هذه الخطوة تتم عن خطأ في الحاسبات، محذرة من النتائج العكسية المترتبة عليها. وأضاف البيان: ان طرح مشروع القرار ضد دولة انتهت حديثاً حادهاها الرسمي لمصاحب وفاة رئيسها ووزير خارجيتها، يتعارض والمبادئ الدبلوماسية؛ وعليه فإن المواجهة السياسية في ظل الجهود الدولية الهادفة الى متابعة الملف النووي الإيراني وسط الظروف الحساسة الراهنة، لهو إجراء غير بناء. الى ذلك، أكدت إيران وروسيا والصين دعمهما للاتفاق النووي، المبرم عام ٢٠١٥ بين الولايات المتحدة وروسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا من جهة، وإيران من جهة أخرى، داعية الغرب إلى اتخاذ خطوات، من خلال ارادة سياسية، لاستئناف تنفيذ الاتفاق.

وجاء في بيان روسي صيني إيراني مشترك يوم الثلاثاء في الاجتماع الفصلي لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن الوقت قد حان كي يبدي الغرب إرادة سياسية ويتخذ خطوات لإحياء الاتفاق النووي. وسط هذه التطورات المُتسارعة والمحاولات الخبيثة من قبل بعض الدول الغربية لحرف الأنظار عن جرائم الكيان الصهيوني بكيل الاتهامات ضد إيران، يظلّ السؤال المطروح: "لماذا تشنّ الأطراف الغربية هذه الحملة السياسية ضد إيران في هذا التوقيت بالذات؟".

أخبار قصيرة



مخبر يؤكد ضرورة التنسيق في مراسم الأربعين

قال الرئيس بالوكالة محمد مخبر، في إشارة إلى إقامة مراسم الأربعين الناجمة نسبيًا والفعالة العام الماضي، إن التنسيق الكامل مع المنظمات الشعبية والجماعات الجهادية ضروري في مراسم الأربعين هذا العام. وأوضح محمد مخبر، في اجتماع مقر الأربعين الذي عقد قبل ظهر، أمس الأربعاء، أن قضية الأربعين على الرغم من جهود الأعداء لحذفها فهي محط أنظار العالم، وأكد على ضرورة تضافر جهود جميع المؤسسات لحل مشاكل ونواقص السنوات الماضية والاهتمام بتلبية احتياجات الزوار. وبالإشارة إلى عقد هذا الحدث الكبير الناجح والفعال نسبيًا في العام الماضي، طلب الرئيس بالنسبة من أمانة المقر المركزي للأربعين تحليل نقاط الضعف والتحديات في عملية إقامة الأربعين وتجنب تأجيل المهام الموكلة إلى الأيام الأخيرة. كما أكد مخبر على "عبئة كافة المرافق في مجال النقل وخاصة استخدام قدرة الطرق البحرية لنقل الزوار من الدول الأخرى إلى العراق"، "إيلاء اهتمام خاص لتوفير الغذاء الصحي ومياه الشرب الكافية والإجراءات الصحية والطبية"، "إعداد آلية للوقاية والسيطرة على حوادث الطرق خاصة في العراق"، "التخطيط لخدمة زوار الأربعين في العشرة الأخيرة من شهر صفر".



فضيحة من بصمت عن جرائم الإحتلال ستظل خالدة

قال المتحدث باسم الخارجية ناصر كنعاني: إن الخزي والعار سيظل خالدًا في التاريخ إلى الأبد على جباه مؤيدي الكيان الصهيوني، ومن يصمتون أمام كل هذه الجرائم. وكتب ناصر كنعاني، في حسابه على الفضاء الافتراضي: بالإضافة إلى القتل الجماعي اليومي، وتدمير جميع المستشفيات تقريباً، نقص الأدوية والمعدات الطبية، والنقص الحاد في الغذاء والوقود. ومع تعطّل مولدات الكهرباء في قطاع غزة، أضيف انعدام المياه إلى المشاكل الأخرى التي يعاني منها سكان غزة في ظل درجة الحرارة المرتفعة. وأضاف في هذا الصدد: تقول "الأونروا"؛ والآن زاد انعدام المياه من مشكلة المجاعة في غزة، وبسبب نقص الوقود و"فشل المرافق الحيوية في غزة"، يضطر الناس إلى المشي مسافة طويلة في ظل الحر الشديد والوقوف في طوابير للحصول على المياه. وأشار كنعاني: سوف يركع الكيان الصهيوني على ركبتيه أمام الشعب الفلسطيني المظلوم والصامد رغم كل الآلام والمعاناة التي لا تعد ولا تحصى. كما صرح المتحدث باسم الخارجية: الاستسلام والهزيمة هو المصير الحتمي للغزاة الذين لا جدور لهم، ولكن العار على جباه أنصار الكيان الصهيوني والصامتين أمام كل هذه الجرائم سيظل خالدًا في التاريخ إلى الأبد.

وجبهة المقاومة في بابلسر: لقوة المقاومة اليوم في جميع أنحاء المنطقة، بنيتها المستقلة والمناسبة وهي صاحبة القرار على مستوى منطقتها. وتابع قائلاً: إن فصائل المقاومة نمت خطوة بخطوة واليوم كل عناصر جبهة المقاومة تسير على طريق الحق ضد الباطل. وأضاف أن اللواء مرادي كان من القادة والرواد أثناء الدفاع عن المرافد المطهرة وكان من الأشخاص الذين كان لهم دور فعال في تدريب قوات المقاومة.

في سبيل الله واعلاء كلمة الحق وعزة وتقدم إيران. الى ذلك، قال العميد اسماعيل قاتني قائد قوة القدس التابع لحرس الثورة الإسلامية، ان المقاومة اليوم في عموم المنطقة لكل منها بنيتها المستقلة والمناسبة ونمت خطوة بخطوة، واليوم جميع عناصر جبهة المقاومة تسير في طريق الحق ضد الباطل. وقال إسماعيل قاتني، أمس الأربعاء، في لقاء مع أسرة اللواء "وجيه الله مرادي" من قادة فترة الدفاع المقدس

الشباب المتحمس والثورة اليوم وغدا في الوطن الإسلامي. وأكد اللواء سلامي على ان المجرمين الصهاينة قاتلي الأطفال يعلمون أنهم سيدفعون ثمن سفك دماء الأبرياء، وعليهم انتظار الرد على هذه الجريمة الشنعاء. وختم رسالته سائلاً المولى عز وجل ان يرحم الشهيد ويسكنه فسيح جناته ويرفع من درجاته السامية وأن يلهم أهله وذويه ورفاقه الثبات والصبر والسلوان لمواصلة طريق الجهاد الصادق والاستشهاد

الإيراني اللواء "حسين سلامي" مهنتاً ومعزياً عائلته الكريمة ورفاقه البواسل والشعب الإيراني الغيور والمنجذب للشهداء. وجاء في رسالة اللواء سلامي: ان الجهود الصادقة والشجاعة لهذا الحارس المخلص والعفيف في ميادين الدفاع عن الثورة والنظام الإسلامي، وحماية أمن وسلام هذه الأرض، ومساعدة المقاومة الفلسطينية المناهضة للصهيونية البطلة في مواجهة محتلي القدس الشريف، ستبقى إلى الأبد تلهم

صرح القائد العام لحرس الثورة الإسلامية اللواء "حسين سلامي" بأن على المجرمين الصهاينة قاتلي الأطفال أن يعلموا بأنهم سيدفعون ثمن سفك دماء الأبرياء. وبمناسبة استشهاد احد قوات الحرس الثوري الاسلامي المدافع عن العتبات المقدسة "سعید أبيار" الذي استشهد يوم ٢ حزيران /يونيو ٢٠٢٤ في مهمة استشارية في سوريا عقب عدوان صهيوني على أطراف حلب، كتب القائد العام للحرس الثوري

العميد قاتني: جبهة المقاومة صاحبة قرار مستقل